

● نائب رئيس حركة النهضة عبد الحميد الجلاصي:

✓ مؤتمر حركة النهضة اكبر ورشة نقاش سياسي تعيشها البلاد، يشارك فيها عشرات الآلاف من ابناء الحركة ومنخرطيها، ليناقشوا جملة من السياسات والبرامج، وهذا في حد ذاته تحد وليس بسهل

✓ تعيش البلاد اليوم مشهدا سياسيا متحولا ومنتقلا، وضمن هذه البيداغوجيا يتأطر مؤتمر حركة النهضة

✓ نعتقد ان الأثواب القديمة التي قاربت بها النهضة سياساتها وفعلها من قبيل ثقافة الاحتجاج لم تعد تستوعب الحركة اليوم

✓ أعتقد ان كل عملية تحول تتطلب بيداغوجيا مصاحبة وانتقال، وكل تجاوز لهذا يسبب تمزقات تعيشها الحركة

✓ نحن عازموا على الانتقال من مرحلة التبشير والأفكار الى مرحلة تجسيد الأفكار

✓ حركة النهضة لها القدرة على التأقلم مع الأوضاع واستيعاب التحولات التي تعيشها البلاد

✓ نحن نعيش وضع داخلي واقليمي متحرك منذ ما بعد الثورة وجسم حركة النهضة حي وجسمها قادر على استيعاب هذه التحولات والتكيف معها

✓ أسئلة تموقعنا السياسي ومسؤوليتنا واين يكون تركيزنا عليها أن تتكيف مع حاجة التونسيين، ومنطلقنا هو المشروع الوطني

✓ تبرز حاجة التونسيين وقضاياهم في ملف الأمن ومقاومة الارهاب، في المسألة الاجتماعية والاقتصادية، في تكريس الحريات، حول دور الدولة لحماية الطبقة الوسطى، في مقاومة الفساد.. وفي الوضع الديمقراطي تتوفر كل الظروف والفرص لتقديم إجابات واضحة حولها ومعالجات شاملة لها

✓ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون أحزاب ديمقراطية تستوعب التنوع داخلها، وهذا يمكن ان نجد له اطر داخلية تستوعبه

✓ هناك مقاربات مختلفة حول إدارة الأحزاب، وكل الأشكال المطروحة اليوم داخل النهضة يجب ان يكون الثابت فيها الديمقراطية والمؤسساتية والشفافية

✓ ما سنختلف فيه داخل حركة النهضة سيحسم بالديمقراطية والمؤتمر سيد نفسه والجميع ملتزم بما سيفرزه وما ستعبر عنه الأغلبية، والثابت أننا بعد المؤتمر سنخرج موحدين

● تحت عنوان "بديل الناصر يسخّن.. النهضة تتغول" كتب عادل العوني في الشروق 'تبدو النهضة غير متعطشة للحكم في الفترة الحالية لكن العديد من المعطيات تشير الى سيرها نحو المسك بزمام الأمور في مثلث الحكم شريطة أن تنجح في امتحان مؤتمرها القادم. ويتابع العوني 'حصول النهضة أول أمس على العدد الأكبر في عضوية اللجنة البرلمانية المعنية بالتحقيق في وثائق بنما لم يكشف فحسب عن حقيقة المشهد البرلماني حاليا بل هو مقدمة لانقلاب في مستوى الحكم وهو انقلاب دستوري لم تسعى النهضة اليه ولم تتجاوز القانون ولا الأعراف، ولهذا لا يمكن لأحد أن يغبطها حقها في الاستفادة، وحتى أولئك الذين يتهمونها الآن بأنها وراء الحملة ضد محمد الناصر رئيس المجلس هو اتهام لا يستقيم لثلاثة اسباب أولها انها لا تستطيع أخلاقيا تأليب خصومها في المعارضة ضد حليفها في الحكومة وثانيها انها عودتنا على عدم التسرع في الوصول الى ما ينفعها وثالثها انها تملك من الخبرة ما يجعلها تتحاشى وضعها في محل اتهام، ولعل الأهم من هذا ان النهضة لم تدفع حزب نداء تونس الى التفكك ولم تفرض على كتلتها ان تنقسم ومع هذا تبدو منفعة النهضة كبيرة وان لم تسع اليها، فإمكانية اقالة محمد الناصر وارتقاء الشيخ عبد الفتاح مورو مباشرة الى منصب رئيس المجلس فيه منفعة معنوية على قدر عال من الأهمية تتمثل في تمكن الحركة من رئاسة اهم سلطة في النظام البرلماني، والأهم من هذا ان لمنصب رئيس مجلس النواب مكانة اعتبارية بما انه المؤهل لتعويض رئيس الجمهورية، وطبقا لحكام الفصل 84 من الدستور فهو في مقام نائب رئيس الجمهورية مما يعني أن النهضة تصبح المعني الأول برئاسة الجمهورية ولو من زاوية معنوية بحتة، اما عن الحكومة فقد سعت النهضة الى الحكم دون أن تكون في الواجهة فهي من جهة شريك فاعل مما يعني أن الاسلام السياسي قادر على التأقلم والبقاء في الحكم مهما كانت الهزات وهي من جهة أخرى لا تضع نفسها في مرمى الانتقادات كما كان شأنها في حكومتي

الترويكاً ، لهذا لا نتوقع اقدمها على تغيير الصيد لثلاثة اسباب، اولها أنها اختارته عند تشكيل الحكومة وثانيها انه أرضاها والأهم أن حكومة الصيد تبدو اقرب الى حكومة النهضة منها الى الحكومة التشاركية، لهذا كله قد نرى بصمات النهضة في تحوير وزارى جزئى او محدود دون تغيير الحكومة. ويختم العونى بالقول ان هذا كله مرتبط بمدى نجاح النهضة فى امتحانها القادم، فهى مقبلة على مؤتمر مصيرى ستطرح فيه مسألة الفصل بين الدعوى والسياسى حتى تكون فعليا حزبا مدنيا، فهل يساعدها انضباطها الحزبى على تجاوز هذه العقبة؟ أم يصيبها ما أصاب شريكها الحالى؟